

النازحون السوريون ايضا خارج الحماية في لبنان

بيان صحفي

بيروت، في 2011/6/12

اوردت صحيفة الشرق الأوسط في عددها الصادر يوم الجمعة 2011/6/10 معلومات تفيد ان النيابة العامة الاستئنافية استأنفت قرار اخلاء سبيل نازحين سوريين موقوفين بسبب الدخول خلسة وعدم حيازة اوراق ثبوتية، وطلبت ابقاءهما قيد التوقيف.

يشير خوف جمعية رواد فرونتيرز ان الرجال من النازحين السوريين الذين يقصدون لبنان طلبا للحماية هم عرضة للتوقيف لا لشيء الا بسبب دخولهم البلاد بصورة غير نظامية هربا من من الخطر الذي يتهدد حياتهم، ويحاكمون بسبب الدخول خلسة ويبقون فترات طويلة قيد التوقيف الاحتياطي بانتظار المحاكمة. وقد وصل الى علم الجمعية توقيف 15 نازحا منذ بداية النزوح السوري الى لبنان، اكثرهم من الجرحى الذين ينقلون الى المستشفيات اللبنانية للعلاج. وهذا ما يتعارض صراحة مع الدستور اللبناني الذي تبنى حق التماس اللجوء في مقدمته، ومع المعايير الدولية التي تقضي بعدم توقيف اي شخص بسبب دخوله غير النظامي عندما يكون ذلك بهدف طلب الحماية، وهو ما اكد عليه وزير العدل البروفسور ابراهيم نجار في تصريح بتاريخ 26 أيار الفائت حيث ذكر أنه "من المقرر قانوناً واجتهاداً أنه لا يجوز توقيف أي لاجئ أو نازح لمجرد طلبه اللجوء".

كما تثير الجمعية قلقها لجهة احتمال ترحيل هؤلاء النازحين الموقوفين من لبنان، كما يحصل بشكل منهجي مع اللاجئين العراقيين والسودانيين، وهو ما يتعارض مع التزام لبنان بمبدأ عدم الاعادة القسرية للاجئين وطالبي اللجوء ومع التزامه بالمادة الثالثة من اتفاقية مناهضة التعذيب التي تحظر اعادة اي شخص الى بلد قد يتعرض فيه للتعذيب.

وتطالب الجمعية الدولة اللبنانية بتوفير امكانية الدخول الآمن للنازحين السوريين الى لبنان طلبا للحماية، والامتناع عن توقيفهم بسبب الدخول غير النظامي، وعدم ترحيل اي منهم من لبنان الى حين توفر امكانية عودتهم بكرامة وأمان، وهذا ما شددت عليه المفوضة السامية للأمم المتحدة لحقوق الانسان في التاسع من حزيران حيث ذكرت الدول المجاورة لسوريا بالتزاماتها تجاه القانون الدولي والاتفاقيات المتعلقة باللاجئين والتي توجب استقبالهم وضمان عدم اعادتهم قسرا الى سوريا نظرا الى الاوضاع السائدة هناك، ودعت هذه الدول الى ابقاء حدودها مفتوحة امام اللاجئين الهاربين من سوريا.